

Distr.: General
12 September 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والثلاثون

١١-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

مذكرة شفوية مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهة من البعثة الدائمة
للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات
الدولية الأخرى في جنيف إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان

تهدى البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف تحياتها إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان وتتشرف بأن تحيل طيه رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهة من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية إلى رئيس المجلس بشأن تقرير لجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/HRC/36/55) (انظر المرفق). وترجو البعثة الدائمة تعميم الرسالة بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة السادسة والثلاثين للمجلس في إطار البند ٤ من جدول الأعمال.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-15785(A)



* 1 7 1 5 7 8 5 *

رسالة مؤرخة في ٨ سبتمبر ٢٠١٧، موجهة من المنسوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

أكتب إليكم بتعليمات من حكومتي بخصوص تقرير لجنة التحقيق الدولية حول الجمهورية العربية السورية الوارد في الوثيقة رقم (A/HRC/36/55) وما تضمنه من اتهامات سياسية مرفوضة استندت إلى أقوال وروايات عارية عن الصحة وإلى شهادات قدمتها أطراف غير محايدة بغياب أي أدلة مادية تدعمها. وفي الوقت الذي ينسحب فيه هذا الرفض على كافة الاتهامات التي أوردها التقرير، فإن الجانب الأخطر في تقرير اللجنة يتمثل في خروجها عن ولايتها وإصرارها على إقحام نفسها في قضايا تدخل ضمن صلاحيات واختصاصات هيئات أخرى واستباق نتائج عملها. إن إصرار اللجنة على إقحام نفسها في موضوع الأسلحة الكيميائية واستخدامها هو خروج فاضح عن ولايتها وعن ولاية مجلس حقوق الإنسان، وتعدّ على اختصاص لجان التقصي الفنية التي أنشأتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وعلى ولاية آلية التحقيق المشتركة (JIM)، وصلاحيات مجلس الأمن الذي أنشأها، ومحاولة مكشوفة للتشويش على عملها استباقاً لنتائج تحقيقاتها الجارية حالياً. لقد دأبت اللجنة منذ إنشائها بقرار من مجلس حقوق الإنسان على إصدار تقارير وبيانات تستند في استنتاجاتها على الاتهام السياسي لا التحليل القانوني، وعلى الإدلاء بتصريحات إعلامية بطريقة تتناقض مع أدنى قواعد الحياد والنزاهة ومعايير العمل المهني المفترض باللجنة الالتزام به. واستمرت اللجنة في انتهاك صلاحياتها كلجنة "تقصي ورصد" عندما منحت نفسها حق توجيه الاتهامات وانغمست بالتسييس والانتقائية في استنادها إلى مزاعم وشهادات أطراف غير محايدة وخروجها بتوصيات وتأويلات وتفسيرات لا أساس مادي لها. ومن المثير للانتباه أن التقرير يؤكد النوايا المبيتة التي كشفتها أحد أعضاء اللجنة التي وجهت عبر وسائل الإعلام اتهامات مشبوهة للجيش العربي السوري بالمسؤولية عن الحادثة المزعومة في خان شيخون بعد ساعات قليلة من حدوثها في الرابع من نيسان الماضي، وقبل قيام أي جهة بالتحقيق فيها. إن تبني التقرير لتلك التصريحات وما تلاها من تصريحات ابتزازية تخالف قواعد السلوك الناضجة لعمل الهيئات التابعة للأمم المتحدة، يهدف بوضوح إلى توفير المبررات لاعتمادات جديدة على سوريا، وإلى التغطية على العدوان الأمريكي على مطار الشعيرات بعد فشل إدارة ترامب في تقديم أي إثباتات تؤكد مزاعمها وعرقلتها لقيام اللجان صاحبة الاختصاص بإجراء تحقيق نزيه وشفاف وموضوعي في موقع الحادثة في خان شيخون وفي مطار الشعيرات.

وفي الوقت الذي تكرر سوريا التأكيد على عدم لجوئها إلى استخدام أي مواد كيميائية سامة في أي وقت من الأوقات، وعلى إدانتها القوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ولأبي غرض وتحت أية ذريعة، وتؤكد عدم امتلاكها لأي أسلحة كيميائية وتخلصها من برنامجها الكيميائي بشهادة من المنظمة الدولية المختصة، فإن خروج اللجنة عن اختصاصها الموضوعي والمكاني والزمني وتبني التقرير للادعاءات التي فبركتها وسوقتها أطراف ترتبط بالمجموعات الإرهابية حول حادثة خان شيخون يؤكد استهتار اللجنة بمصداقيتها، وتجاهلها لما يعتبر اتهاماتها من ثغرات بغياب الامتثال للضوابط المتصلة بمصداقية العينات التي تم الاستناد

إليها وغياب المصدقية والحيادية عن الأطراف التي قامت بنقلها من موقع الحادث المزعوم إلى تركيا، سيما أن اللجنة تبني استنتاجاتها على مصادر مفتوحة وعلى صور ومعلومات وإفادات قدمها شهود وفتحهم جهات مشبوهة متورطة بأعمال إرهابية ومنظمات غير حكومية لا مصداقية لها، في الوقت الذي تجاهلت فيه معلومات هامة مناقضة لتلك الروايات أوردتها مصادر مفتوحة نقلاً عن مراكز أبحاث ووسائل إعلام تحظى بالثقة والمصدقية.

لقد حدد مضمون القرار S/17/1 الذي تقدمت به الدول الأطراف في الحرب على سوريا لإنشاء اللجنة الولاية المسيسة والمنحازة مسبقاً التي أنيطت بها، وحدا السلوك الانتقائي الذي انتهجته اللجنة في تنفيذ ولايتها بالجمهورية العربية السورية إلى رفض كافة تقاريرها، فيما أكد الانقسام المستمر داخل المجلس عند التصويت على القرار المذكور وعلى القرارات اللاحقة، التي مددت عمل اللجنة، رفض النهج غير المهني الذي تبناه. إن المسار المسيس والانتقائي الذي انتهجته اللجنة منذ إنشائها ومحاباتها لأطراف ودول معينة وإغفالها للحق المشروع للجمهورية العربية السورية في الدفاع عن مواطنيها في مواجهة الإرهاب، والتشويش الذي مارسه على الأوضاع الميدانية وعلى جهود وآليات المصالحات الوطنية، حوّل تقارير اللجنة إلى أدوات لخدمة أهداف وأجندات تلك الدول على حساب مصداقية المجلس ودوره في صيانة وتعزيز حقوق الإنسان بعيداً عن الاعتبارات السياسية والمعايير المزدوجة. ولذلك فإن الجمهورية العربية السورية تطالب المجلس بوقف التجاوزات المستمرة التي تمارسها اللجنة، وبوضع الضوابط الكفيلة بمنع بعض الدول الأعضاء من استغلال آليات المجلس لخدمة سياساتها ومصالحها على حساب سمعة المجلس ومصداقيته.

وسأكون ممتناً لتوزيع هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق البند الرابع من جدول أعمال الدورة السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان.

حسام الدين آلا
السفير والمندوب الدائم